المبادرة الخليجية لحل الأزمة السياسية في اليمن

النصوص الغامضة في المبادرة الخليجية

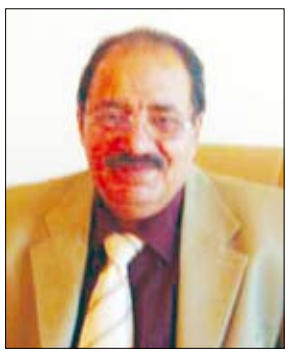

عبده الجندي

عبده الجندي :لاشك في أن ثقة فخامة الأخ الرئيس في دول مجلس التعاون الخليجي كبيرة لكن تجربته مع الإخوة في أحزاب (اللقاء المشترك) مريرة وموجبة للحذر واليقظة إذا علمنا أن هذه الأحزاب والتنظيمات السياسية تدار من خلال قيادات حزبية وسياسية محترفة للتكتيك والمناورة السياسية التي أفشلت أفضل المبادرات الحوارية الناتجة من حرص على الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة من خلال قدرتها على تمرير النصوص المبهمة ذات الألفاظ العامة والقابلة لأكثر من تفسير والتأويل بالاتجاه الذي يحول دون تنفيذ ما عليهم من التزامات قانونية وتبرير ما ينتهجونه من الأساليب والوسائل التكتيكية التي تجعل أية عملية حوارية عديمة البداية الجادة والمسؤولة، وعديمة النهاية المثمرة والمفيدة.. أقول ذلك وأقصد به أن المبادرة الخليجية الجديدة لا تخلو هي الأخرى من هذه النصوص العائمة والقابلة للتفسير والتأويل على نحو يفتح المجال لطرفي العملية الحوارية في التهرب من أية التزامات جادة ومسؤولة، فقد جاء في البند الثاني من المبادرة نص يلزم الحكومة الوفاقية بإزالة الأسباب التي تؤدي الى التوترات السياسية والأمنية ويندرج في هذا الإطار رفع الاعتصامات والمظاهرات والمسيرات التي تحولت الى تجاوزات وأحداث شغب وسلب ونهب وقتل وترحيل الأطراف التي تسببت في قيام هذه الأزمة وما نتج عنها من اختلالات اقتصادية واجتماعية وأمنية ناتجة عن تحالفات سياسية متناقضة تهدد الدولة بالانهيار وتهدد المجتمع بالحرب الأهلية وتهدد الوطن بالتمزق وإقامة الدويلات المتصارعة والمتناحرة المتعددة بتعدد الجماعات المناطقية والقبلية والطائفية والمذهبية والسياسية والإرهابية التي لا رابط لها ولا زمام على الإطلاق.. وذلك ما فتح المجال لأحزاب (اللقاء المشترك) الطرف الثاني في المبادرة بالتنصل من واجباتها في رفع الاعتصامات وانتهاج لعبة الدورين: دور القبول بالتوقيع على المبادرة شكلاً ودور ما يسمى بالشباب الذين يرفضون هذه المبادرة شكلاً ومضموناً لا لشيء اللهم إلا لأنهم يريدون السيطرة على الحكومة وإجبار رئيس الجمهورية على الاستقالة من موقعه قبل انتهاء فترته الدستورية والقانونية وتسليم صلاحياته لنائبه الذي يجري الانتخابات الرئاسية خلال ستين يوماً وتنتهي فترته الرئاسية ليتم نقل الاختصاصات لهيئة رئاسة مجلس النواب ليتمكنوا من السيطرة على الحكومة وعلى الرئاسة وتجريد صاحب الأغلبية من سلطاته الدستورية والقانونية بمساندة شبابهم المعتصمين في بعض الشوارع اليمنية الذين سيكون بمقدورهم ليس فقط الضغط على صاحب الأغلبية بالرضوخ لصاحب الأقلية، بل وتجاوز ذلك إلى المطالبة بمحاكمة رئيس الجمهورية ورموز نظامه بل والى المطالبة بإلغاء حزب الأغلبية والأحزاب المتحالفة معه.. الخ.

ألم تكن أحزاب (اللقاء المشترك) الأقلية المعارضة هي التي مررت على حزب الأغلبية الحاكم وحلفائه نفس النصوص المبهمة التي كتبت بعبارات عائمة وعامة وغير محددة في ترحيل العملية الانتخابية البرلمانية بالتجديد لمجلس النواب سنتين إلى الأمام فتحت المجال للتجديد للمرة الثانية نظراً لما أحدثته الاعتصامات والمظاهرات والمسيرات غير السلمية من تعقيدات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وعسكرية .. الخ تحول دون إجراء الانتخابات البرلمانية، فتحت الباب للالتفاف على الانتخابات الرئاسية والمطالبة برحيل رئيس الجمهورية قبل انتهاء فترته الزمنية في 2013م كل ذلك حدث استناداً إلى نصوص عائمة ربطت إجراء الانتخابات في أجواء هادئة ساعدت الانفصاليين في الجنوب والحوثيين في الشمال على الاستمرار والديمومة.

أقول ذلك واقصد به أن المبادرة الخليجية ذات نصوص مبهمة وغير واضحة وغير قاطعة وغير محددة وبالذات في المهام المطلوبة من أحزاب (اللقاء المشترك) أما في ما هو مطلوب من المؤتمر ومن فخامة الأخ رئيس الجمهورية فقد حدد بالتواريخ الزمنية غير القابلة للتنصل والالتفاف عليها.

قد تكون معذورة إذا استثنينا دولة قطر التي مررت هذه النصوص المبهمة في المبادرة بتنسيق مسبق مع أحزاب المعارضة -المشترك- وبحسن نية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي التي تحرص على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وعلى استقالة رئيس الجمهورية وضمان عدم مساءلته مع رموز نظامه لكنها لا تدرك ما خلف الأكمة من احتمالات تدل على سوء النية المبيتة الهادفة إلى الاستيلاء على السلطة بشرعية انقلابية وثورية لا تضع وزناً ولا قيمة للشرعية الدستورية المعبرة عن الإرادة الحرة للهيئة الناخبة صاحبة القول الفصل في منح الثقة وحجب الثقة.. الخ.كيف لا ونحن نعلم سلفاً أن نائب رئيس الجمهورية سوف تنتهي -تنتقل- صلاحياته إلى هيئة رئاسة مجلس النواب المنتهية مدته الدستورية التي يوجد لأحزاب (المشترك) أغلبية اثنين إلى واحد للمؤتمر مقابل حكومة رئيسها من (المشترك) وقرارها لصالح (المشترك) الذي لا يمثل سوى أقلية.

ومعنى ذلك أن نائب رئيس الجمهورية بعد استقالة رئيس الجمهورية سوف يواجه مشاكل عديدة ومركبة مع تناقضات أحزاب المشترك ومع الاعتصامات التي تطالب بإسقاط النظام ومحاكمة رموزه ومع أزمة اقتصادية واختلالات أمنية مركبة ومعقدة.وإذا رجعنا بالذاكرة قليلاً إلى الخلف سوف نجد أن أحزاب (المشترك) لا تعترف باللجنة العليا للانتخابات الحالية ولا تتفق على تشكيل لجنة بديلة بسهولة وفي فترة زمنية محدودة وتشكك بالمطلق فيما لديها من السجل الانتخابي برمته وتطالب، بالإضافة إلى ذلك بمراجعة السجل الانتخابي ومراجعة وتعديل جداول الناخبين إلى غير ذلك من المطالب التي لا تعد ولا تحصى والتي تجعل إجراء الانتخابات الرئاسية خلال ستين يوماً عملية مستحيلة.وفي هذا الإطار لابد من وقفة مصارحة ومكاشفة مع دول مجلس التعاون الخليجي حول بنود المبادرة قبل التوقيع عليها من باب الحرص على نجاح هذه المبادرة التي تمثل إجماع الدول الشقيقة والدول الصديقة حتى لا تنتهي بالوصول إلى طريق مسدود نرى فيه الحل ممكناً فيما لدينا من النوايا الحسنة ومستحيلاً فيما لدينا من النوايا السيئة، لأن الشفافية هي المطلب الذي يحقق الوضوح المطلوب والوضوح هو المدخل الوحيد إلى ترسيخ ما لدينا من القناعات المبنية على المصداقية والموضوعية.

أخلص من ذلك إلى القول إنه لابد من لحظة مصارحة ومصالحة مع جميع الأطراف برعاية خليجية تستخدم كل ما لديها من الضغوط التي تجبر جميع الأطراف على تبادل التنازلات وإخلاص النوايا من اجل الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره ومكاسبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. من أجل اتفاق يؤدي إلى سلام ولا أقول من أجل وفاق يؤدي إلى حرب.

صعوبات تنفيذ مشروع المبادرة الخليجية

أحمد عبدالله الصوفي

أكد الأخ أحمد عبدالله الصوفي رئيس معهد التنمية الديمقراطية باليمن عضرورة تنفيذ البنود الواردة في اتفاق المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن بحسب أولوياتها، وبحيث لا يتم الانتقال إلى تنفيذ بند إلا بعد اكتمال تنفيذ ما سبق.. مشدداً على أن تكون دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي شهوداً ضامنين على الاتفاق، وأن يتم التوقيع على الاتفاق من قبل قيادة المؤتمر الشعبي العام الحاكم وحلفائه وأحزاب (اللقاء المشترك) المعارض وشركائه.

جاء ذلك في ورقة عمل قدمها الأخ احمد الصوفي يوم الأربعاء الماضي 4 / 5 / 2011م بعنوان «التطوير والتحصين لأبعاد المبادرة الخليجية» في الندوة التي نظمها منتدى الجزيرة العربية بالتعاون مع مؤسسة (عكاظ) للصحافة والنشر بصنعاء حول «المبادرة الخليجية وتأثيرها على مستقبل اليمن» والتي حضرها د.علي مجور رئيس حكومة تصريف الأعمال وشارك فيها باحثون وكتاب يمنيون وخليجيون وممثلون للكتل الشبابية في جميع الساحات.

وقال الأخ احمد الصوفي إن تحديد آليات واضحة ودقيقة وتفسير مقبول لجوهر كل بند وماذا يقصد به يعد أمراً مكملاً للاتفاق الذي بقدر ما يؤسس لانتقال سلس، بقدر ما يمثل أيضاً رؤية مغايرة لمستقبل العلاقة بين مكونات الحياة السياسية اليمنية. منوهاً بأن الاتفاق يؤخذ ويقرأ ضمن وحدة واحدة في بنوده العشرة التي تحتاج إلى آليات تمنع الاجتهاد وتحول دون المناورة وفتح الباب على التفسيرات الأنانية سياسياً.

وشدد الصوفي على ضرورة قيام اللواء المتمرد علي محسن الأحمر بتسليم القناصة المحتجزين لديه، والمتورطين في أحداث 18 مارس، مشيرا إلى أن ذلك لو تحقق سيكون مدخلاً سهلاً لعودة جزء ضئيل من بقايا الفرقة إلى الجيش ومدخلاً جميلاً لتحصين المبادرة الخليجية.

وفي سياق مقترحاته لتطوير وتحصين المبادرة الخليجية أشار الأخ احمد الصوفي إلى أهمية تقديم فهم محدد المفهوم للخطوات التنفيذية لتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً، مقترحاً في هذا الصدد اتخاذ عدد من الإجراءات المتمثلة بإيقاف الحملات الإعلامية بين الجانبين وإنهاء الاعتصامات والمسيرات والإضرابات من الجانبين وإنهاء قطع الطرقات والاعتداء على المباني الحكومية والممتلكات العامة والخاصة، وإنهاء التمرد العسكري في بعض الوحدات العسكرية وكافة المظاهر المسلحة.

وفيما يتعلق بموضوع الحصانة الممنوحة ضد الملاحقة القانونية والقضائية، أو ما يسمى بالضمانات اقترح رئيس معهد التنمية الديمقراطية أن يكون النص كالتالي:

«في اليوم التاسع والعشرين من التوقيع على هذا الاتفاق يعقد مجلس النواب لإقرار قانون يمنح الحصانة القضائية والقانونية للقيادات السياسية والعسكرية والأمنية في الدولة، وكذا القيادات الشبابية والحزبية من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية في السلطة والمعارضة، وبما يكفل إنهاء كافة أشكال الثأر السياسي منذ قيام الوحدة في الثاني والعشرين من مايو 1990م وما تلاها ويفتح صفحة جديدة من التصالح والتسامح في الوطن».. معتبراً هذا النص ملبياً لهدف تحقيق مصالحة وطنية شاملة بين كل أبناء الشعب اليمني وتحقيق المصلحة الوطنية العليا.

وتطرق الصوفي إلى جملة من الملاحظات حول المبادرة الخليجية وقال إن حكومة الوحدة الوطنية ومهامها خلال الأيام الثلاثين الأولى هي الاختبار الأساس لمدى تجانس وصدقية السلطة والمعارضة في الالتزام بتنفيذ الواجبات المناطة بها.. متسائلاً عن أي نوع من السلطة سوف يمارسها الرئيس خلال الأيام الثلاثين التي ما زال خلالها حاكماً فعلياً للجمهورية اليمنية ومنها على سبيل المثال: إبرام المعاهدات مع الغير وإصدار القوانين بقرارات واستقبال الرؤساء واختيار ممثلي المؤتمر الشعبي العام في الحكومة وأداء اليمين الدستورية من قبل هذه الحكومة أمامه.. مؤكداً أن الواجبات الأساسية الأكثر تحديداً لرئيس الجمهورية باعتباره الطرف السياسي الأول في العقد والاتفاق هو التأكد من تنفيذ الحكومة لمهام المرحلة الأولى مثل إزالة الاعتصامات وإنهاء التقطعات وخلق مناخ مواتٍ يمهد للتقدم نحو المرحلة التالية من خلال خروج العناصر المنتجة للأزمة مثل أولاد الأحمر وعلي محسن صالح، وتسليم أسلحة الفرقة الأولى مدرع وإعادة دمج أفرادها في القوات المسلحة.

وأشار الصوفي إلى أن أهم الواجبات الأساسية للرئيس هو التأكد أيضاً من الالتزام التراتبي للفقرات والمهام كإحدى الوسائل الضامنة لنجاح تنفيذ أمين للمبادرة الخليجية، بحيث لا يتم الانتقال من بند إلى بند محكومين بأولويات أو حاجات أحد أطراف الاتفاق، وبحيث تصبح فكرة ترجيح أولوية الالتزام بالخطوات حسب ما جاء بالنص معيار بناء الثقة بين الأطراف اليمنية وكذا الجهات الدولية المراقبة أو حتى الضامنة، وحتى لا يكون الانتقاء مصدراً لجلب المفاسد والأهواء السياسية بهدف التلاعب بدور الشهود والوسطاء.

ولفت رئيس معهد التنمية الديمقراطية إلى واحدة من أهم واجبات حكومة الوحدة الوطنية خلال المرحلة الأولى وهي التهيئة والعمل على إعداد المراسيم والخطوات السياسية التي تعكس الاحترام والتقدير الكافيين لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، سواء عند انعقاد المجلسين أو في أسلوب التخاطب مع التزاماته الدستورية المنقولة إلى النائب الذي يختاره.

وأضاف رئيس معهد التنمية الديمقراطية: «حري بأحزاب المعارضة والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه التفكير بطريقة ايجابية توفر الأساس لترسيخ تقليد سياسي وقيمي في مجال التداول السلمي للسلطة، بحيث يمنح الرئيس صفة الأب والراعي للتجربة الديمقراطية، وتعمم في جميع وثائق الدولة صيغة أنه الرئيس الذي حقق الانجازات التنموية وأصل قواعد الحياة الديمقراطية، واختيار تاريخ استقالته يوماً للنشاط الثقافي والفكري، وتأسيس جائزة رفيعة المستوى باسمه في مجال الفكر والأدب، بحيث لا تقتصر على المؤسسات والأشخاص اليمنيين، بل تشمل المثقفين العرب».

وطرح رئيس معهد التنمية الديمقراطية جملة من التساؤلات حول مضامين المبادرة الخليجية قائلاً: من صاحب السلطة في المرحلة الثانية الفعلية سواء بفعل نصوص الدستور أو بروح الاتفاق الذي ترتب عنه نقل سلطات الرئيس إلى نائبه وصار رئيساً مؤقتاً بالوكالة إلى حين انتخاب رئيس جديد؟. وأيهما يملك السلطة العليا، حكومة الوحدة الوطنية أم الرئيس المؤقت؟.. وخلال هذه الفترة المقدرة بستين يوماً، أي من المهام التي يستطيع بالتفاهم مع نائبه المكلف أن يمارسها؟.. وفي حال اختلف النائب ومجلس الوزراء وانحاز الرئيس المؤقت إلى خيار حزبه الذي يشكل أغلبية داخل المجلس، فهل تنصاع المعارضة وتمتنع عن الانسحاب من تشكيلة الحكومة؟.. وإذا انسحبت تحت أي مبرر، فهل بمقدورها العودة إلى الشارع؟.. وفي حال التزام الأطراف بالمنهجية التراتبية لتنفيذ الاتفاق، هل يقدم الرئيس استقالته بالأجل الزمني المحدد إذا أخفقت المعارضة في إزالة كل صور الفوضى والاعتصامات في أماكن حدوثها سواء في تعز أو في أمانة العاصمة أو غيرها؟.. وفي حال انتقال أعداد من الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام إلى صفوف المعارضة خلال الشهر، وامتنعت عن المشاركة في الجلسة المقررة لهدف قبول استقالة الرئيس.. فهل قبول المجلس للإستقالة، حتى إذا توفر النصاب القانوني، يجعل من البرلمان شرعياً والقرار بالموافقة دستورياً؟، خاصة وان الصلاحية القانونية للمجلس تنتهي في 27 ابريل، وهو ذات الأمر إذا ما رفضت المعارضة أداء اليمين أمام علي عبدالله صالح، فهل تعد هذه الحكومة قانونية؟ وفي حال آخر تقرر فيه المعارضة تسمية حلفائها في الحياة السياسية ليتبوأوا مراكز وزارية تغطي كامل حصتها مع احتفاظ قيادات المشترك بخط عودة إلى الوراء، ثم أخفقت هذه الحكومة المستعارة في انجاز واجباتها المحددة من سيكون المسؤول حينها أمام الوسطاء الخليجيين والشهود الأوربيين؟.

مواطنون من مختلف المحافظات يعبرون عن استيائهم من ممارسات وجرائم بلاطجة (المشترك):

الأعمال الإجرامية التي ارتكبت تتنافى مع قيمنا الدينية والإنسانية

ثورة الشباب تحولت إلى أعمال بلطجة تقودها بعض المليشيات من المشايخ والبلاطجة

صنعاء / متابعات:

لقيت حادثة الاعتداء الإجرامية المتوحشة التي تعرض لها الشيخ المسن التي نفذتها عناصر اللقاء المشترك أثناء هجومهم على مخيم للشباب المعتصمين بمدينة الثورة الرياضية بالعاصمة صنعاء، استياء واسعا لدى مختلف الشرائح الاجتماعية في مختلف محافظات اليمن، الذين شاهدوا عبر قناتي اليمن وسبأ الفضائيتين مشاهد وتفاصيل اعتداء عشرات من بلاطجة أحزاب اللقاء المشترك على كهل طاعن في السن بالضرب المبرح بالهراوات والأحجار دون أية رحمة ولا ذنب اقترفه حتى سقط مغشيا عليه مضرجا بالدماء.

موقع صحيفة (26 سبتمبر نت) الإليكتروني أجرى العديد من اللقاءات مع مواطنين ومواطنات حول الحادثة فإلى حصيلة اللقاء:

في البدء قال ماجد علي علي غانم المدري - من أبناء منطقة أرحب محافظة صنعاء - ما حصل مساء الأربعاء الموافق 27 ابريل الماضي أمام بوابة الثورة الرياضية من اعتداء مجاميع من عناصر المشترك المعتصمين بساحة الجامعة على إخوانهم المعتصمين المؤيدين للشرعية الدستورية في المدينة الرياضية عمل إجرامي مدان لا يرضي الله ولا رسوله ولا يرضي العباد ونحن جميعاً أدنا واستنكرنا بشدة مثل هذا العمل حيث أننا عندما رأينا تلك العناصر تسحل ذلك الأب الكهل كنا نريد أن نأتي من ديارنا لنبحث عن هؤلاء الشباب الذين ارتكبوا هذه الجريمة الشنعاء ونقتص لذلك الرجل الطاعن في السن.

وأضاف: ولذلك نحن ندين وبشدة كل من يقدم على مثل هذه الإعمال الإجرامية فهذا عمل خارج عن قيمنا الدينية والإنسانية والاجتماعية فنحن كيمنيين تربطنا أخوة الدم والدين والوطن الواحد.. مشيراً إلى أن من يرضى بمثل هذه الممارسات الإجرامية ليس له ضمير وهو مجرم وجاحد خاصة هذا الاعتداء الآثم على رجل كاهل.

وتابع المدري : لذا فنحن ننصح الشباب بأن يحكموا عقولهم وأن يحكموا المنطق وألا يكونون حطبا لنار فتنة الأحزاب لأنهم إخواننا ولا نريد لهم أن يستغلوا من قبل هذه الأحزاب.

ونحن نؤكد أن ما قام به هؤلاء قد خالف حتى فتاوى علمائهم والشيخ الزنداني قد أفتى بعدم جواز أن تعتدي مظاهرة على أخرى مخالفة لها فإذا كان لهم حق أن يطالبوا بالرحيل فلنا حق نحن الأغلبية في الشعب اليمني أن نطالب ببقاء الرئيس وأن نؤيد الشرعية الدستورية وأن نؤيد الأمن والاستقرار، لذا يجب أن يحترم كل طرف الآخر وأن نجعل مصلحة الوطن العليا فوق كل الاعتبارات الشخصية والحزبية الضيقة فهناك صناديق اقتراع يجب الاحتكام إليها .

ومن جهته قال الحاج علي قاسم أحمد الريمي من أبناء مديرية السلفية محافظة ريمة: نستنكر ذلك الفعل الإجرامي الذي قام به من يسمون بشباب ساحة التغيير بجامعة صنعاء ونعتبر هذا العمل جريمة شنعاء وإساءة لكل اليمنيين وخصوصاً تلك الجريمة المتمثلة بقيام مئات الشباب بالضرب المبرح لرجل طاعن في السن وبكل وحشية وهو عمل وحشي مدان من قبل كل يمني ومسلم .

أما الأخ محسن صالح السيف من أبناء منطقة أرحب محافظة صنعاء فقال : إن هذا الفعل الذي قامت به عناصر المشترك الأربعاء الماضي بسحل رجل شائب وإهانته وضربه ضرباً مبرحاً كشف ادعاءاتهم الكاذبة أنهم يمارسون اعتصامات ومظاهرات سلمية فمثل هذه الجريمة تدل على أنهم ليسوا سلميين.

وأضاف : وهذا العمل الإجرامي يأتي من شباب يدعون أنهم متعلمون ويريدون دولة مدنية وديمقراطية! فمثل هذا العمل ليس له أي صلة لا من قريب ولا من بعيد بما يدعونه في إعتصاماتهم ومظاهراتهم ويجب ألا يكونوا أداة ومعاول لتخريب الوطن.

من جهته قال الأخ فهمي علي الصغير من أبناء محافظة تعز : أنا أدين هذه الجريمة البشعة وأقول لهؤلاء الشباب المعتصمين في ساحة الجامعة أين القيم والمبادئ والأخلاق؟ وأين ما أمر الله به ورسوله إن الله يستحي من ذي شيبة فكيف تتعاملون معنا اليوم بهذه الأساليب الإرهابية؟ وإذا توليتم السلطة فكيف سيكون تعاملكم مع شعبكم، أبهذه الطريقة.. طريقة السحل في الشوارع لكبارنا في السن إذا خالفوكم بالرأي مثلاً؟.

وأضاف الصغير : وأين الديمقراطية من تصرفاتكم التخريبية والهمجية؟ فالله الله بالشعب اليمني فراقبوا الله وهذا كل ما أستطيع أن أقوله وأنصح الشباب في ساحة الجامعة أن يكونوا واعين ومدركين لما يفعلون لأنه انجرار وراء مذهبية وتعصب وتطرف لذا أرجو أن يستيقظ شباب الجامعة من سباتهم ويعرفوا أنهم مغرر بهم.

أما الشاب أمين غالب حسين شعيب من أبناء منطقة القفر محافظة إب فقال: أنا أستنكر تلك التصرفات التي يقوم بها الشباب المعتصمون في الساحات وأرجو منهم عدم الاختلاط لأن ذلك ضد تقاليدنا الدينية والاجتماعية.

وأضاف : أما تلك الجريمة التي ارتكبت يوم الأربعاء الماضي من قبل هؤلاء وضربهم ذلك الكهل وإهانته تعد جريمة دينية وأخلاقية وإنسانية وهذا الأمر قد عكس صورة سيئة عن شباب اليمن وهذا يعتبر عمل عصابات .

ومن جهته قال الأخ عبدالله الحجري عميد المعهد الكندي الأكاديمي بصنعاء : بصراحة إن ما نشاهده من أحداث دامية يندى له الجبين وخاصة ما حدث يوم الأربعاء في 27 ابريل الماضي عندما قام بعض الشباب الذين يدعون بأنهم شباب الثورة بسحل ذلك الرجل الكهل والاعتداء على المعتصمين المناصرين للشرعية ونحن كنا قبل هذه الأحداث نتعاطف مع مطالب الشباب المشروعة لكن كشف لنا ما قاموا به مؤخراً أنهم نقضوا مصداقيتهم وأصبح ينظر إليهم بازدراء من قبل معظم أبناء الشعب اليمني.

وأضاف الحجري : وهل يرضي أي شاب من هؤلاء أن يهان أبوه أو جده بهذه الطريقة، وبالتالي فهذه ليست ثورة وإنما تحولت من ثورة شباب إلى أعمال بلطجة تقودها بعض المليشيات المعروفة من المشايخ والبلاطجة وبعض القادة العسكريين الفاسدين وهذا ليس غريباً عليهم فهذه هي سلوكياتهم الإجرامية.

وأشار إلى« أننا كنا نتوسم خيراً في الشباب لكن كلما جاء يوم أثبتوا لنا أنهم أصحاب العنف والخراب والتدمير على البلاد والعباد وهذا يدل على أنهم ليسوا قادرين على قيادة البلاد ولا حتى على قيادة أنفسهم وأنهم - أي الشباب المعتصمون - أصبحوا مسيرين لا مخيرين.»

وقال إن سحل الرجل الطاعن في السن في الشارع يمثل حادثة إجرامية.

وتابع: و أنا جلست مع أصدقائنا الكنديين فقالوا هذا موقف بائس واستنكروه واستنكره الصغير والكبير وكل عاقل حتى الأجانب بصفة خاصة قالوا هذه ليست أخلاقيات الشعب اليمني المضياف ووصفوا شباب اليمن بأنهم أولو حكمة وأولو بأس شديد لكنهم لم يكونوا هكذا بمثل هذه الصورة السيئة ومن ذوي الأفعال الإجرامية التي قاموا بها أمام مدينة الثورة الرياضية بصنعاء.

من جهتها تقول الشابة أروى المخلافي من محافظة تعز : لقد مثلت هذا الجريمة اعتداء سافرا على كل قيمنا الدينية والاجتماعية وأساءت إلى كل ما هو جميل وشوهت الوجه الحضاري للشعب اليمني العظيم.

وأضافت : أن ما قام به شباب ساحة التغيير الأربعاء الماضي في مدينة الثورة الرياضية بصنعاء يعد عملا مدانا ومستنكرا من جميع فئات الشعب.

وشدد الشاب حميد هلال الوصابي على أهمية تحلي الشباب المعتصمين بالحكمة وعدم القيام بمثل هذه الأعمال الإجرامية والتخريبية التي تنم عن عمل عصابات وقطاع طرق وأنهم ليسوا كما يدعون أنهم يقومون بحركة تغيير سلمية من هذه التصرفات التي لمسناها وجميعها تسيء إلى سمعة الشعب اليمني.